حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

أطروحة اليوم العربي لحقوق الإنسان (16 مارس 2018م)

المستشار د. أسامة ثابت الآلوسي

إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية

استنادا إلى التوصية الصادرة عن اجتماع الدورة (42) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان باختيار (حقوق الإنسان والتنمية المستدامة)شعارا لليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يصادف تاريخ 2018/03/16م فقد أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورقة مفاهيمية حول هذا الموضوع.

وفي إطار إحياء هذه المناسبة والتوعية بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشعار المذكور، فإنه يغدو ملائماً تسليط الضوء على العناصر الجوهرية للورقة وذلك في سياق فهم فكرة التنمية من منظور حقوق الإنسان.

مقاربة التنمية بحقوق الإنسان

تقوم هذه المقاربة على بعدين رئيسين، مفاد الأول منهما أن التنمية لم تعد مجرد نمو اقتصادي محدد بالأرقام والناتج الإجمالي وعموم المؤشرات الكمية المجردة فحسب، بقدر ما أضحت تنمية محورها البشر الذين تتم بهم ومن أجلهم، بمعنى آخر أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد، وهكذا صرنا بإزاء مصطلحات جديدة من قبيل (التنمية البشرية أو الإنسانية)، التي أعطت قضايا الفقر وإدماج المرأة في التنمية، والمشاركة في صنع التنمية، وتطوير أساليب الحياة الإنسانية أولوية قصوى.

أما البند الثاني للتنمية فيتجلى بتحقيق العدالة في استثمار الموارد المادية والطبيعية بنحو متوازن يلبي احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، لتتبلور في ظل هذه الرؤية (فكرة الاستدامة) التي تركز على نمو اقتصادي مستدام في ظل احترام البيئة

والمسؤولية الاجتماعية، وتطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وبفعل هذه المعطيات اُصطلح على (فكرة التنمية) (بالتنمية البشرية المستدامة).

عناصر التنمية المستدامة

بضوء ما سلف فإن التنمية المستدامة إنما تقوم على عناصر أساسية تتمثل بالآتي:

العنصر الاقتصادي: الذي يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

العنصر الاجتماعي: ويتجلى بالعلاقة بين البشر والطبيعة وكذلك النهوض برفاهية الأفراد، وتوفير الحد الأدنى من الأمن، وتحسين الخدمات المختلفة كالخدمات الصحية والتعليمية مع ضرورة احترام حقوق الإنسان وتطوير ثقافته وإشراك الأفراد في صنع القرار.

العنصر البيئي: وهو الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية والمادية وحمايتها والنهوض بها وعدم استنفاذها.

المسألة في قانون حقوق الإنسان

أولا: في ميثاق الأمم المتحدة

الذي أكد على مسألة الدفع بالرقى الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في مناخ أفسح من الحرية وتحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ثانياً: في الميثاق العربي لحقوق الإنسان

فقد نصت المادة السابعة والثلاثين منه على أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان الأساسية، وعلى جميع الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق، وعليها السعي لتفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية،

وبموجب هذا الحق فلكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها).

ثالثاً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

وقد انطوى على إشارات مهمة إلى الحق في التنمية، فبمقتضى الإعلان تم التأكيد على ضرورة قيام نظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبينة في الإعلان، كما وأشير في الديباجة بأن التحرر من العوز والفاقة من الغايات السامية التي ترنو إليها نفوس البشر.

رابعاً: العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حيث اشتملا على حقوق تصب في فكرة التنمية من قبيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأن تكون حرة في تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

خامساً: إعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986م

نص الإعلان في المادة (1) منه على أن (الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه لكل إنسان، ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً كاملاً).

كما نصت المادة (2) منه على:

- أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، وينبغي أن يكون المشارك النشط في التنمية والمستفيد منها.
- يتحمل البشر مسؤوليتهم عن التنمية، فردياً وجماعياً، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلاً عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسانية لذاته بحرية وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واقتصادي مناسب للتنمية.

من حق الدولة ومن واجبها وضع سياسات إنمائية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان، وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة الحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

وضع المسألة في المؤتمرات والقمم الدولية.

تصاعد الاهتمام بمسألة إعمال الحق في التمية على نهج حقوق الإنسان، وذلك منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم، حيث تم دمج الحق في التنمية في قمة الطفل بنيويورك (1990)، وقمة الأرض في ريودي جانيرو (1992)، ومؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فيينا (1993)، والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية بالقاهرة (1994)، ومؤتمر المرأة في بكين (1995)، والقمة الاجتماعية بكوبنهاجن (1995)، والقمة العالمية للغذاء في روما (1996)، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في ديربان (1998)، وصولاً إلى إعلان الألفية الثالثة في نيويورك (2000).

حيث تبنت هذه المؤتمرات جملة من المبادئ ذات الصلة لعل أهمها:

- أهمية تكامل حقوق الإنسان وترابطها مع الحق في التنمية.
- إعمال الحق في التنمية عبر سياسات إنمائية فعالة على الصعيد الوطني، وتوطيد علاقات اقتصادية متكافئة ومواتية على الصعيد الدولي.
- الربط ما بين تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد والحق في التنمية.

تحديات التنمية المستدامة

أشارت الورقة المفاهيمية إلى تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة هما:

1) **الصعوبات السياسية**: ومن أهمها، غياب الاستقرار السياسي، والأمن والسلام، وحداثة المجتمع المدني في بعض دول المنطقة العربية، وعدم تمكنه من المشاركة الفعالة في مشروعات التنمية، وغياب المشاركة السياسية، واتساع الهوة ما بين المجتمع والسلطة.

2) **النزاعات المسلحة**: إن الاضطرابات السياسية والحروب تشكل عائقاً أساسياً في طريق تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات، حيث تؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي، وتقويض المبادئ والقيم التي تدعم التعاون والعمل الجماعي، وضعف الاهتمام والتركيز على قضايا المساواة بين الجنسين، والشباب، والمشاركة، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، وهي جميعاً تشكل عناصر حيوية في فكرة التنمية.

جدير بالذكر أن تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وأدبيات التنمية، قد رصدت ظواهر ومشكلات أخرى تندرج ضمن تحديات التنمية من بينها:

- الفساد الإداري والمالي والسياسي.
- الفقر، وغياب العدالة الاجتماعية.
- تفاقم الظاهرة الأمية ونقص المعرفة.
- تفشي الإرهابية والتطرف الفكري.
- نقص الوعي البيئي.
- شيوع ثقافة الاستهلاك.
- النقص في تمكين المرأة.
- العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة (آثار العولمة الاقتصادية).

التنمية المستدامة: رؤى مستقبلية

تشير الورقة بأن ليس ثمة حلول سريعة وسحرية للوضع السائد في المنطقة العربية، إلا أن من الممكن تبني استراتيجيات وحلول طويلة الأمد منها:

1. حل الحروب والنزاعات المسلحة، وتوطيد الاستقرار والسلم عبر جهود مكثفة إقليمياً ودولياً.
2. الحد من الإنفاق على التسلح وتحويل الجزء الأكبر من الميزانيات لأغراض تنموية.
3. مشاركة المجتمع المدني في جميع مراحل النزاع ابتداء من الإنذار المبكر والوقاية، وحتى تسوية النزاعات، وإعادة البناء على مستوى الإنسان والبنية التحتية.

4. إشراك الشباب والمرأة في العملية التنموية من خلال وضع سياسات عملية وتبني آليات فعالة تعزز تمكين هذين القطاعين، وتسهم في إيجاد فرص عمل للشباب وتحد من موجات الهجرة إلى الشمال.
5. نشر وتعزيز الوعي بقيم التسامح وقبول الآخر من خلال تطوير منظومة التعليم واتباع سياسات أكثر حساسية في التعاطي مع الفئات الأضعف في المجتمع.
6. اتخاذ الحكومات لسياسات منهجية تساعد في معالجة أسباب التطرف الحقيقية من خلال تطوير المنظومة التعليمية والحد من الفقر وضمان تكافؤ الفرص والعدالة للجميع.
7. تبني النهج القائم على حقوق الإنسان في جميع البرامج والسياسات التنموية بجميع جوانبها، لأنه يدفع بشكل مباشر باتجاه تحقيق العدالة للجميع.

حفظ الأمن ودعم التنمية

كان لا بد ونحن نعرض لأساسيات وعناصر الورقة المفاهيمية، أن نشير باختصار إلى مقاربة مفهوم الأمن بفكرة التنمية، ذلك أن الأمن الاجتماعي والجنائي الذي يستهدف منع الجريمة وضبطها، والمعاقبة عليها من قبل مؤسسات إنفاذ القانون وإقامة العدل، وفي المقدمة منها (المؤسسة الأمنية)، إنما يساهم بإرساء البيئة الآمنة، التي تمكن الأفراد والجماعات من ممارسة والتمتع بحقوقهم، كما يتيح للدولة وقطاعات المجتمع كافة مشتركاً المجال رحباً لصنع التنمية، ناهيك عما تفتحه أطروحات الشراكة المجتمعية في حفظ الأمن، والأمن الشامل، والأمن الإنساني، وعموم الجوانب الاجتماعية في عمل وزارة الداخلية من آفاق لبحث المسألة الأمنية على نهج حقوق الإنسان والتنمية المستدامة حيث لا يتسع لها هذا المقام، ونعد القارئ الكريم بوقفة أكثر عمقاً وتفصيلاً بشأنها في الأعداد المقبلة من المجلة.

وعلى الله قصد السبيل